ودائما ..
عمار يا مصر

الإسكان (1)

منذ بدء الخليقة وتواجد الإنسان فوق الأرض كان ولايزال هدف الإنسان التواجد فى خصوصية داخل مأوى تغير شكله مع الوقت ومع تطور المجتمعات وتطور خامات البناء تشكلت المساكن وتشكلت منها المستقرات البشرية من قرى ومدن.. وظل المسكن خلال العصور هدفاً لكل أسرة وحقاً من حقوقها يكفله المجتمع من خلال أداء أفراده مهما كانت خلفيته الأيديولوجية ضماناً لأمن وتكافل وتكامل جميع أفراد المجتمع على إختلاف قدراتهم وإمكاناتهم.. وإتفقت المجتمعات على تنظيم العلاقة بين فئات المجتمع من خلال القانون العام.. وأحياناً لبعض الأمور من خلال قوانين خاصة.. ولكنها دائماً فى إطار القواعد العامة للعدالة والتكافل الموجودة بالقانون العام.

ومصر شأنها شأن كثير من دول العالم النامى مع تزايد سكانها وتغير مفاهيم المجتمع مرحلة بعد مرحلة تشكلت فيها مشكلة السكان حاولت الحكومة فيها خلال الخمسين عاماً الماضية أن تجد لها بعض الحلول.. من خلال مفاهيم كانت تدفع أحياناً محاولات حلها إلى تصنيف للمجتمع ترتب عليها تراكمات إجتماعية وإقتصادية بعيدة كل البعد عن طبيعة هذا المجتمع وحضارته.. وقيمه الدينية.. وكانت النتيجة خللاً إجتماعياً ناتجاً من تصوير للمجتمع فئة مستغلة (بكسر الغين).. والفئة الأخرى مستغلة (بفتح الغين).. المهم بعد فترة تبادلت كل فئة موقع الأخرى.. فالمالك فى الإسكان ونظرة الإستغلال التى كان يوصف بها يستشعر الآن فى الوحدات السكنية القديمة أنه أصبح مقهوراً ومستغلاً (بفتح الغين) وحاولت الدولة خلال العامين الماضيين أن تصحح الوضع بالنسبة للوحدات المشغولة لغيرغرض السكنى.. كما حاولت أن تصحح الوضع أيضاً بالنسبة للوحدات السكنية التى لم يتم التعامل عليها مستهدفة بذلك أن تعود العلاقة التبادلية بين أطراف المجتمع إلى طبيعتها من تبادل للمنافع والحاجة بإعتبار أن أطراف المجتمع تتكامل فى أدوارها وكل على حسب قدراته وطاقته إلا أن الواقع الإقتصادى.. والواقع السكانى.. والحذر السلوكي قلل من التأثير بالنسبة للوحدات التى لم يتم التعامل عليها فعدد الوحدات التى قيل إنها تقارب المليونين مغلقة لم يدخل سوق الإسكان منها إلاعدد يسير، فى تصورى أن ظاهر المشكلة التى يتحدث كثيرون هذه الأيام فيها(مشكلة الإيجارات للوحدات السكنية القديمة) يلزم النظر إليها من خلال منظومة من الإجراءات إذا أرادنا حل جذورها وفى ضوء واقع إقتصادى وأداء متكامل مطلوب تتحدد فيه الأدوار ويترتب عليه إعادة تدفق جزء من أموال القطاع الخاص فى الاتجاه الإستثمارى لبناء الإسكان لذوي أدنى الدخول وتتضمن هذه الإجراءات بالضرورة محاولات حل مشكلة ملاك الوحدات السكنية القديمة. مشكلة قيمتها الإيجارية المجمدة وأبدية إيجارها. وإهمال صيانتها عميقة.. ولكن الواضح أن المجتمع.. كل المجتمع.. إستقر لديه الرغبة فى ضرورة الحل وللحديث بقية ودائماً عمار يا مصر